سلسلة أوراق تنموية (12)

البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية " أريحا والأغوار"

إعداد:

طارق دعنا

أيار 2013

سلسلة أوراق تنموية (١٢)

ورقة موقف:
البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية "أريحا والأغوار"

إعداد:

طارق دعنا

أيار ٢٠١٣

تدقيق لغوي: جبريل محمد

جميع الحقوق محفوظة لمركز بيسان للبحوث والإنماء ©

٢٠١٣

بدعم من:

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

تأسس مركز بيسان للبحوث والإنماء عام ١٩٨٩، وهو مؤسسة أهلية تقدمية ديمقراطية وغير هادفة للربح تعمل من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومن أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني ديمقراطي فاعل ومؤثر. ونؤمن بقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتعددية وحقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والجماعية وندعو ونروج لكي تكون هذه القيم في صلب وأساس عملية التنمية التي تعتمد على المشاركة ومبادئ الحكم الرشيد.

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله – فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٢٩٨٧٨٣٩ –٠٢ فاكس: ٢٩٨٧٨٣٥ –٠٢

البريد الالكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

٢٠١٣

الفهـــــرس

- مقدمة ٥
- الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ وما نتج عنه من تشوهات عميقة في البنية الزراعية المحلية ٦
- السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في التوجه نحو السوق الحر ٧
- لمحة عن المنطقة الزراعية – الصناعية في أريحا ٩
- أهمية العمل على خلق بدائل ١١
- مواجهة سياسات الإقتلاع التي تنتهجها سلطات الاحتلال ١١
- البدائل وبنية الوعي ١٢
- بدائل مقترحة للتنمية الزراعية في منطقة أريحا و الأغوار ١٣
- خاتمة ٢٠
- المراجع ٢١

البدائل الإنتاجية لنموذج المناطق الصناعية "أريحا والأغوار"

مقدمة

يتعرض مسار التنمية الزراعية في منطقة أريحا والأغوار إلى مجموعة من الإشكاليات البنيوية التي تحمل في طياتها تداعيات خطيرة على العديد من المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وبما أن من المعروف أن منطقة الأغوار تعد بمثابة عصب الحياة الغذائي للضفة الغربية، فإنه يتوجب إعادة النظر في الأهمية الإستراتيجية للمنطقة عبر تبني نماذج بديلة للإنتاج الزراعي والحيواني وتطوير الجانب التصنيعي بشكل يتناسب ومتطلبات السياق المحلي. ولهذا تأتي هذه الدراسة استجابة لتدهور أوضاع القطاع الزراعي الذي لا يمثل مصدراً أساسياً لغذاء الفلسطينيين فحسب، بل أيضا القاعدة الاقتصادية المركزية للتشغيل والإنتاج المحلي ودفع عجلة التنمية المحلية.

ترصد هذه الدراسة مكامن الخلل البنيوي الذي ألم بقطاع الزراعة في الأغوار، وتعزوه بشكل أساس إلى سيرورة التفاعل ما بين النشاطات الاستعمارية الصهيونية الرامية إلى اقتلاع الفلاح الفلسطيني من أرضه ونمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي الذي تتبناه السلطة الفلسطينية، ولا بد أن استمرار هذا التفاعل سيقود إلى نتائج مدمرة على قطاع الزراعة وبالتالي على صمود المزارع الفلسطيني.

وتشدد هذه الدراسة على أن تقديم أية بدائل نموذجية للإنتاج الزراعي في الأغوار يجب أن يبدأ بالضرورة من تغيير المنظومة المعرفية والمفهومية القائمة، واستبدالها بمنظومة أخرى تراعي تعقيدات السياق من خلال الإستناد إلى مفهوم «اقتصاد المقاومة» بما يتضمنه من مبادئ الصمود والإعتماد على النفس والتضامن الاجتماعي والإكتفاء الذاتي، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناسب وخصوصية الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال كما حددتها الدراسة.

تقدم الدراسة ثلاثة نماذج زراعية تنموية بديلة لمناطق أريحا والأغوار، ولا بد أن ترتكز هذه النماذج على المنظومة المعرفية لاقتصاد المقاومة إذا كان لها أن تحقق أية نتائج ملموسة على أرض الواقع:

- التعاونيات الزراعية
- التصنيع الزراعي
- تنمية الثروة الحيوانية

ولكننا قبل عرض الأفكار والممارسات البديلة نبدأ بوصف مقتضب للأحوال القائمة في الاقتصاد الزراعي للأغوار، عارضين للتحولات البنيوية التي شهدتها المنطقة، ثم نقدم وصفاً لمشاريع المناطق الصناعية توطئة لتقديم رؤية مختلفة لذلك كله.

- التحول البنيوي في النمط الزراعي في أريحا والأغوار

أدى القطاع الزراعي في فلسطين دوراً مركزياً في تنمية الاقتصاد المحلي، فعلى مر السنين مثل

قطاع الزراعة الركيزة الأساس للناتج المحلي ومصدر الدخل والتشغيل لشرائح واسعة من الشعب الفلسطيني. وكان لمنطقة أريحا والأغوار دور ريادي في ضمان تحقيق إنتاج زراعي قمين بتلبية المتطلبات الغذائية على مستوى فلسطين، وذلك نظراً لخصوبة التربة وملاءمة المناخ والحرارة والثروة المائية الجوفية مما يوفر بيئة مناسبة لإنتاج متنوع من المحاصيل الزراعية على مدار العام. ومما يزيد الأهمية الزراعية لمنطقة الأغوار أن إنتاجية الدونم فيها تساوي سبعة أضعاف مثيله في المناطق الزراعية الأخرى في الضفة الغربية. جغرافيا، تحتل منطقة الأغوار مساحة كبيرة، وتشمل ما يوازي ربع مساحة الضفة الغربية، ويقطن فيها أكثر من ٥٠ ألف فلسطيني بما في ذلك مدينة أريحا، ويعتمد أكثر من٧٠٪ من سكانها على الزراعة. وقد ساهمت الخصائص المذكورة سابقاً في جعل منطقة أريحا والأغوار ذات أهمية استراتيجية عالية، وبالتالي هدفاً دائماً لسياسات الاقتلاع والسيطرة الإسرائيلية.

إلا أن النشاط الزراعي على المستوى الوطني بشكل عام، وفي منطقة الأغوار بشكل خاص، قد تعرض لتحولات بنيوية عميقة أدت إلى تراجع هذا القطاع مما انعكس سلباً على الوضع الاقتصادي الفلسطيني وما يرافقه من تهديد للأمن الغذائي وإفقاد عملية التنمية إحدى أهم ركائزها. ومن أجل الخوض بشكل مختصر في مشكلات الزراعة في منطقة أريحا والأغوار، فإنه من الضروري أن يكون واضحا بما فيه الكفاية أن مثل هذا التحول البنيوي في القطاع الزراعي المحلي يعود إلى تفاعل عاملين أساسين:

١. الاحتلال الإسرائيلي منذ العام ١٩٦٧ وما نتج عنه من تشوهات عميقة في البنية الزراعية المحلية

لقد ارتبط وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية بسياسات منهجية تعمدت إفقاد العملية التنموية الفلسطينية قاعدتها الاقتصادية الإستراتيجية المتمثلة في الزراعة. وعلى الرغم من صعوبة حصر هذه السياسات التي تراكمت منذ العام ١٩٦٧ حتى هذه اللحظة، إلا أن أهمها وأكثرها ضررا يتمثل بالإجراءات التالية:

١. مصادرة الأراضي الخصبة واستنزافها عبر استغلالها في نشاطات اقتصادية زراعية – صناعية ذات عائد ربحي كبير على المؤسسة الصهيونية.

٢. بناء المستوطنات وتكثيف الاستثمارات الإسرائيلية عبر إنشاء مشاريع صناعية – زراعية.

٣. السيطرة على مصادر المياه الجوفية وتوظيفها لخدمة الأغراض الحياتية والصناعية والتجارية للمستوطنات ومنعها عن المزارعين الفلسطينيين.

٤. استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية خصوصا عبر اقتلاع المزارع الفلسطيني من أرضه وتحويله إلى عامل في القطاع الزراعي أو الصناعي أو الإنشائي الإسرائيلي.

٥. تحكم إسرائيل التام بالمدخلات الزراعية الفلسطينية وسيطرتها الفعلية على حركة تجارة ونقل المنتجات الزراعية فضلا عن تحكمها التام بالحدود.

٦. علاوة على ذلك، فقد ساهمت الاتفاقيات الفلسطينية – الإسرائيلية وخصوصاً بروتوكول باريس في مأسسة التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي بحيث تم منح إسرائيل صلاحيات حاسمة للتحكم بالمشاريع الاقتصادية الفلسطينية، ومنحتها حق التدخل في إدارة العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي. ومن ناحية أخرى، فقد منحت هذه الاتفاقيات الجانب الإسرائيلي سلطات واسعة لإقرار ما هو مسموح أو ممنوع على الفلسطينيين ممارسته من نشاط اقتصادي بما في ذلك حق الفلسطينيين في إنتاج ما يأكلونه. وبذلك جاءت هذه الاتفاقيات لإجهاض أي محاولة فلسطينية لاتخاذ خطوات جدية باتجاه تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

٢. السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في التوجه نحو السوق الحر

وذلك بما تتضمنه من تبني نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي القائم على ربط الإنتاج الزراعي المحلي بالسوق العالمية من خلال الممارسات التالية:

١. تبني السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي يتم فرضها من قبل المولين ووكالات التنمية الدولية من خلال تعزيز خصخصة الإنتاج الزراعي، وتقوية دور الشركات الخاصة الربحية، والتشديد على تصدير المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية.

٢. محاولة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الإنتاج الزراعي استنادا إلى منطق الربح، وتراكم رأس المال الذي يناقض مبدأ التوزيع العادل، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتجاهل متطلبات السوق المحلية.

٣. المساهمة في تلبية متطلبات السوق العالمية من ديناميكية العرض والطلب.

٤. التجاوب مع أنظمة الرقابة وشهادات المواصفات العالمية التي يتم تصميمها من قبل وكالات دولية والتي تقيد النشاط الزراعي المحلي التقليدي والتي تشابه إلى حد كبير أسلوب القسر.

٥. تهميش نمط الإنتاج الزراعي التقليدي قسراً كنتيجة حتمية للسياسات السابقة بحيث يتم تحويل المزارع التقليدي إلى عامل بأجر لدى الشركات الخاصة يبيع قوة عمله مقابل قوت يومه.

لقد أدى تبني مبادئ اقتصاد السوق الحر إلى شل قدرة السلطة على وضع سياسات حماية للمنتج الفلسطيني، وبالتالي إفقادها القدرة على تثبيت المزارع الفلسطيني في أرضه من خلال وضع سياسات وتنفيذ مشاريع تدعم الصمود، مما أدى إلى تحول القطاع الزراعي إلى حقل طارد للفلاح الفلسطيني، وخصوصاً صغار الفلاحين، بعد القضاء على نمط الإنتاج الزراعي التقليدي الذي كان تاريخيا بمثابة صمام الأمان لكثير من العائلات الفلسطينية. ولقد زادت وتيرة تهميش القطاع الزراعي الإنتاجي، وزيادة حدة الخصخصة في السنوات الأخيرة من خلال خطة الحكومة الفلسطينية كما عبرت عنها خطة التنمية والإصلاح ٢٠٠٨–٢٠١٠ مما ساهم في تفاقم أزمة القدرة الإنتاجية الفلسطينية، وفتح المجال أكثر من السابق أمام المنتج الزراعي الإسرائيلي ليكون أكثر تحكما بالسوق المحلية الفلسطينية.

من الجدير بالذكر أيضا أن سياسات التهميش للقطاع الزراعي تبدو جلية عند إلقاء نظرة سريعة على جداول ميزانيات الحكومة السنوية المخصصة لهذا القطاع، والتي تبدو في تقلص مستمر، إلى حد أن حصة الزراعة لا تتجاوز الـ ١٪ من الميزانية العامة، ومما يزيد الطينة بلة صرف ما يوازي ٨٥٪ من ميزانية الزراعة على رواتب الموظفين في وزارة الزراعة. (بكدار، ٢٠٠٧)

إن الإنعكاسات السلبية الناتجة عن التفاعل بين هذين العاملين تزداد حدة عند الأخذ بعين الإعتبار سياسات التمويل الأجنبي المشروط، والتي لا تتعمد تهميش دور الزراعة كأداة لتفعيل عملية تنموية حقيقية تنتهي ببناء اقتصاد وطني مستقل فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى مستوى أن التمويل المشروط المخصص للقطاع الزراعي يسعى إلى إحداث تبعية مزدوجة لاقتصادنا بكل من الاقتصاد الإسرائيلي والسوق العالمي. وعلى الرغم من أن الشروط الموضوعية على الأرض تعرقل إلى حد كبير عملية الإنتاج الزراعي وتضعف بالتالي القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني سواء في السوق المحلي أو في الأسواق العالمية، إلا أن الشروط المفروضة غالبا ما تفضل إلحاق القطاع الزراعي بعمل الشركات الخاصة الربحية التي تعتمد على منطق مراعاة المعايير الدولية والتصدير إلى الخارج على حساب احتياجات السوق المحلي. إن دخول القطاع الخاص في مشاريع الإنتاج الزراعي المدعوم من قبل وكالات التنمية الغربية أدى إلى تدهور في البنية الزراعية التقليدية القائمة على الإنتاج العائلي، والزراعة ذات الحيازة الصغيرة المستندة تاريخيا إلى آليات التسويق المحلي والاكتفاء الذاتي، واستبدال مشاريع زراعية ربحية (خاصة) بها تكرس إنتاجها من أجل التصدير. يأتي ذلك في الوقت الذي تؤكد فيه التقارير تدهور واقع الأمن الغذائي في أوساط الأسر الفلسطينية إلى درجة مقلقة لتؤثر في ٣٨٪ من الشعب الفلسطيني (غطاس، ٢٠٠٩). علاوة على ذلك، إن عدم قدرة المزارعين الصغار على منافسة مشاريع القطاع الخاص الزراعية الضخمة من ناحية، والمنتجات الزراعية الإسرائيلية المدعومة من قبل السلطات من ناحية أخرى، قد ساهم في تفتيت الفئات الزراعية التقليدية وتحويلها إلى أيدي عاملة رخيصة في كل من المشاريع الزراعية للقطاع الخاص الفلسطيني، والمشاريع الزراعية – الصناعية في المستوطنات.

وللتمويل الأجنبي بعد آخر يتمثل في الدور الذي تؤديه بعض المنظمات غير الحكومية التي تحصل على تمويل مقيد باشتراطات معينة من قبل المانحين الأجانب من أجل تنفيذ مشاريع زراعية لا تتناسب ومتطلبات السياق الفلسطيني. تفيد شبكة السياسات الفلسطينية في موقفها من قضية الزراعة في فلسطين والمعنونة بـ «زراعة فلسطين من أجل الحرية» بازدياد عدد المشاريع والمنظمات غير الحكومية مقابل تناقص مساحة الأرض وتراجع الزراعة بحيث حصل القطاع الزراعي على نحو ١,٤١٪ فقط من مجموع المساعدات الدولية (١٤ مليون دولار من أصل مليار دولار) في الفترة ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠، وانخفضت هذه النسبة في الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٦ لتصل حوالي ٠,٧٤٪ (٣٠ مليون دولار من أصل ٤ مليارات دولار). وبالإضافة إلى ذلك، حظيت التنمية الريفية بحوالي ١٠٪ فقط من تمويل المانحين المقدّم في الفترة ١٩٩٩– ٢٠٠٨ للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية. وعلى

الرغم من أن نسبة المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي إلى العدد الكلي للمنظمات غير الحكومية ارتفعت من ٢,٨٪ في ١٩٩٩ إلى ٥,٥٪ في ٢٠٠٦، فإن ذلك الإرتفاع كان مرتبطًا بزيادة مروّعة في مستويات الإعتماد على المساعدات الخارجيّة في قطاع المنظمات غير الحكومية الزراعية من نحو ٥٤٪ في ١٩٩٩ إلى نحو ٨٠٪ في ٢٠٠٦، وإلى ٩٤٪ في سياق المنظمات غير الحكومية العاملة في قضايا تتعلق بالمياه والبيئة. (الترتير، النور، و زريق، ٢٠١٢)

ومما لا شك فيه أن تفاعل البنية الاستعمارية للاحتلال الإسرائيلي وسياسات الليبرالية الجديدة التي تتبناها السلطة الفلسطينية (علما بأن هذه السياسات يتم تطبيقها بناء على توجيهات البنك الدولي ووكالات التنمية الدولية والتي يتفق الكثيرون على أنها تأخذ طابع «الاستعمار الجديد»)، وتفاقم هذا التفاعل بسبب دور التمويل الأجنبي المشروط قد أدى إلى سلب تام للقدرة الفلسطينية على التحكم بالموارد المتاحة، ووضع سياسات ومشاريع تتناسب ومتطلبات الوضع الفلسطيني وخصوصياته، مثلما أدى إلى إلغاء قسري لنماذج اقتصادية وتنموية مرتكزة على مبادئ المقاومة، والإنعتاق والاكتفاء الذاتي، وذلك مما يؤدي القطاع الزراعي دوراً حيوياً فيه نظراً لارتباطه بقيم الإنتماء للأرض.

يتم التعبير عن هذا التفاعل في الواقع عبر العديد من المشاريع الاقتصادية المشتركة، والتي تم الترويج لها بشكل واسع على أنها مشاريع «تنموية»، مع أنها تتضمن عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وخيمة. مثل هذه المشاريع قد تأخذ طابع الاستثمار المشترك داخل المناطق الصناعية التابعة للمستوطنات (مناطق مثل بركان وعطروت ومعاليه أدوميم والمستوطنات الزراعية – الصناعية في منطقة الأغوار) عدا عن استثمارات أخرى في «إسرائيل». وهناك مشاريع صناعية تندمج فيها رؤوس الأموال الفلسطينية «والإسرائيلية» والأجنبية برعاية وكالات التمويل والتنمية الأجنبية كما هي الحال في المناطق الصناعية المزمع إقامتها في عدة مناطق في الضفة الغربية منها نموذج المنطقة الصناعية – الزراعية في أريحا. وهناك ممارسات قد تأخذ طابع السرية والإلتفاف على القوانين والحملات المحلية والعالمية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية كما هو الحال في ظاهرة تبييض بضائع المستوطنات وتصديرها على أساس أنها ذات منشأ فلسطيني. (دعنا و شحادة، ٢٠١٢ ص١٣)

لمحة عن المنطقة الزراعية – الصناعية في أريحا

على الرغم من أن فكرة إنشاء مناطق صناعية مشتركة بين السلطة الفلسطينية «وإسرائيل» قد ترافقت مع توقيع برتوكول باريس الاقتصادي لعام ١٩٩٤، إلا أن إعلان نية إقامة منطقة صناعية–زراعية تستهدف منطقة أريحا والأغوار قد تم في العام ٢٠٠٥ بمبادرة وتمويل من وكالة التعاون والتنمية اليابانية (جايكا). وقد بدأت فكرة إنشاء المنطقة الزراعية الصناعية بوصفها مشروعاً فلسطينياً أردنياً بتمويل ياباني، ثم تطور المشروع ليشمل دولة الاحتلال شريكاً رابعاً. وبذلك توسعت الفكرة لتتضمن بعدا سياسيا أكثر وضوحا تمثل في إطلاق اسم «ممر السلام و الازدهار» الذي يستهدف مناطق أريحا والأغوار إضافة إلى استثمارات أخرى في قطاعات السياحة والبنية التحتية وغير ذلك. (حمودة، ٢٠١٢ ص٣)

يرى القائمون على المشروع أنه سيعود بمنافعٍ عديدة على الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً أنه يأتي عامل جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية الساعية إلى تحقيق استثمارات مربحة على مساحة تعتبر من أكثر المناطق استراتيجية وحيوية في المنطقة على مستوى الإنتاج الزراعي، وان إدخال عملية التصنيع والتسويق العالمي في هذا المجال سيكون ذا جدوى اقتصادية عالية. ومن أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية يقوم القائمون على المشروع بترويج فكرة مفادها أن «أبرز ما يميز المنطقة الصناعية الزراعية كونها الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وكونها أول منطقة تركز بشكل أساسي على الصناعات الزراعية، مع توفير المرافق و المنشآت الصناعية ومنطقة خدمية، وبنية حديثة بالإضافة إلى ميزة تقديم المنح الخاصة بالتمويل مما يساهم في تخفيض التكاليف وزيادة العوائد مع تقديم تسهيلات لوجستية خارج المنطقة الصناعية الزراعية من شأنها تسهيل العمليات التجارية للمستثمرين». (جريدة القدس، ٢٠١٢)

بالإضافة إلى ذلك، تقوم التوقعات الرسمية للمنافع الاقتصادية للمشروع على مستوى الاقتصاد المحلي على المحاور التالية:

– **التنظيم:** يهدف المشروع إلى تنظيم النشاط الزراعي–الصناعي بشكل يساهم في التنمية وإنعاش الاقتصاد المحلي.

– **التشغيل:** يستوعب المشروع الكثير من الأيدي العاملة المحلية المتنوعة الاختصاصات، كالعمال والمزارعين والمهندسين والإنشائيين وغيرهم من المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر.

– **التصدير:** يمتاز المشروع بقدرته على إنتاج بضائع قابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية مما سيزيد نسبة الدخل المادي المستثمرين.

– **دعم القطاع الخاص:** سيحفز المشروع الشركات المحلية على الاستثمار وتحقيق عوائد عالية، وبذلك يكون المشروع أحد ركائز تطوير القطاع الخاص المحلي.

وعلى الرغم من هذا التفاؤل، إلا أن فكرة المشروع في هذا السياق قد تم انتقادها في العديد من الدراسات السابقة، خصوصاً أنه يتجاهل تعقيدات الوضع القائم الناتج عن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الخصبة، ومصادر المياه في منطقة الأغوار، كما أنه يتحكم بالحدود وحركة العمال والنقل والشحن. وحتى في حال استندت السلطات الإسرائيلية في تعاملها مع المشروع إلى البنود الموقعة في الاتفاقيات، فإن المشروع سيصادف الكثير من العقبات التي ستحول دون تحقيق الأهداف المعلن عنها رسميا. أضف إلى ذلك إلى أن هذا المشروع لا يوضح كيف يمكن دعم صمود المزارع الفلسطيني، وحثه على البقاء في أرضه تحت الاحتلال الذي لم يتوان لحظة واحدة عن تحقيق أهدافه الأيديولوجية والسياسية المتمثلة في اجتثاث الإنسان الفلسطيني من أرضه عبر تطوير أساليب استعمارية متنوعة على الدوام. (الترتير، ٢٠١٢).

ويتضمن مشروع المناطق الزراعية الصناعية بعداً سياسياً يعكس الفهم الخاص للحكومة اليابانية حول كيفية الدفع بعملية «السلام» وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الياباني بقوله:

«عندما يتحقق مفهوم ممر السلام والازدهار فستحل المشكلة الإقليمية بواسطة طرق اقتصادية وليست بطرق أمنية أو سياسية، ونؤمن بأن اليابان هي الوحيدة القادرة على فعل ذلك» (جايكا، ٢٠٠٧).

إذاً فان الرؤية السياسية اليابانية للدفع بعملية السلام تطابق إلى حد كبير مفهوم «السلام الاقتصادي» الذي تتبناه حكومة اليمين الصهيونية برئاسة بنيامين نتنياهو، وهي في الوقت ذاته لا تختلف من ناحية المضمون مع رؤية «الطريق الثالث» الذي يقتفيه رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض. وتستند هذه الرؤى والاستراتيجيات أساساً إلى تفعيل التطبيع الاقتصادي، والتنسيق الأمني على حساب المواجهة السياسية كسبيل لتحقيق السلام. ومن هنا شهدت السنوات الأخيرة عملية هرولة لتنفيذ الأجندة النيوليبرالية في المناطق الفلسطينية تبلرت إلى حد كبير في مشاريع «تنموية» كبيرة أدمجت أجهزة الاحتلال وشركاته في العملية، دون أن تحقق في نهاية المطاف أي تقدم في «عملية السلام» اللهم أنها ساهمت في ترسيخ الهيمنة الاستعمارية على المناطق المحتلة. وبما أن مشروع المنطقة الزراعية الصناعية هو وليد المنطق نفسه، يمكن على هذا النحو التوصل إلى نتيجة مفادها أن العاقبة السياسية الحتمية لمثل هذا المشروع هي ترسيخ تبعية الضفة الغربية للسيطرة الاستعمارية، واستبعاد احتمالية التأسيس لاقتصاد فلسطيني مستقل عن اقتصاد الاحتلال.

أهمية العمل على خلق بدائل؟

بناء على ما ذكر آنفا فيما يتعلق بالتعقيدات الناتجة عن تفاعل عاملي سيطرة الاحتلال ونمط الإنتاج الزراعي المستند إلى نظام السوق الحر، فانه من الضرورة عند البحث عن بدائل حيوية في منطقة أريحا والأغوار الإستناد إلى نماذج تأخذ بعين الإعتبار بعدين أساسيان:

١. مواجهة سياسات الاقتلاع التي تنتهجها سلطات الاحتلال:

وهذا يأتي عبر ابتداع نماذج إنتاجية صناعية–زراعية توفر شروط «الصمود» للمزارع الفلسطيني وتهدف بالأساس إلى تثبيته في أرضه أمام محاولات الاقتلاع المنهجة.

٢. ضرورة تجاوز نمط الإنتاج الصناعي–الزراعي المستند إلى مبادئ السوق الحر:

وذلك عبر تبني نماذج ترتكز على وتعود بمردودات اجتماعية – اقتصادية تلبي طموحات العدالة الاجتماعية وتبث روح التضامن، وتعود بمردود اقتصادي مربح على المزارعين.

كما أن العمل على تقديم نماذج بديلة يجب أن يسعى إلى تحقيق أهداف معينة تتجاوز ما هو مادي ربحي فقط لتشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي:

- **الأهداف سياسية:**

– تحدي الأهداف الصهيونية الهادفة إلى تطهير منطقة الأغوار من الوجود الفلسطيني وتثبيت المزارع الفلسطيني في أرضه.

– ترسيخ نمط إنتاجي زراعي–صناعي مقاوم يساهم في تعزيز الصمود السياسي. وهنا لا بد من العمل على تعميم التجربة على المستوى الوطني.

– تمكين المحصول الزراعي الوطني ليكون البديل الأساس للمحاصيل الزراعية القادمة من المستوطنات، أو إسرائيل، وبذلك يتم تفعيل حركة المقاطعة المحلية.

- **أهداف اقتصادية:**

– السعي نحو تحقيق الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي.

– توفير فرص عمل في التخصصات المرتبطة بالقطاع الزراعي كافة.

– ضمان عوائد دخل اقتصادية مجدية للعائلات والعاملين في المجال الزراعي في الأغوار.

- **أهداف اجتماعية:**

– الحث على العمل الجماعي التشاركي لما له من أثر كبير في تعميق الحس التضامني بين فئات المزارعين وذلك عبر إدماجهم في شبكات تعاون أفقية الطابع.

– إعادة إحياء العمل التطوعي الفاعل ذي الأهداف الوطنية.

– إستعادة أنماط اجتماعية تم طمسها، من شأنها تعزيز سياق التطور الطبيعي للفلسطيني والأسرة، اللذين انقطعا بفعل الاحتلال وسياساته والتبعية لأنماط أخرى مستدخلة.

البدائل وبنية الوعي:

إن السيطرة الإسرائيلية التامة على الأرض والمصادر الطبيعية، وقدرتها على استغلال القوة البشرية الفلسطينية، وانعدام التكافؤ في العلاقات الفلسطينية – «الإسرائيلية» على المستويات السياسية والاقتصادية كلها يجعل هذا النظام الكولونيالي العقبة الأكبر في طريق التنمية الفلسطينية. وفي المقابل يتم تعميق هذه البنية الكولونيالية من قبل بعض الأطراف الفلسطينية المتنفذة بدلا من مقاومتها. إن التدهور المتلاحق الذي أصاب الإنتاج الزراعي والأثر المدمر الذي خلفته على عملية التنمية في فلسطين هو نتاج منظومة معرفية استهلاكية وطفيلية وتابعة واعتمادية تعود بالأرباح العالية على مجموعة من الرأسماليين المحليين، بينما تساهم في تدمير أنماط حياتية واجتماعية واقتصادية عرفها الشعب الفلسطيني لفترات طويلة من الزمن وساهمت في تثبيت وجوده في أرضه على الرغم من سياسات الاقتلاع. وقد أدى نظام السوق الحر الذي يتم ترسيخه من قبل المال السياسي من وكالات التنمية والحكومات الغربية إلى تعميق البنية الكولونيالية – الاستيطانية وتحويلها إلى صناعة مربحة، وساهم أيضا في تغلغل منظومة جديدة من قيم الاستعمار الجديد التي أدت إلى تحولات اجتماعية عميقة، وبناء عقلية استهلاكية استبعدت الإنتاج من سلم أولوياتها. ولعل ما يعمق أزمة التنمية هو تلاشي مبادئ المقاومة والصمود من أجل التحرر، واستبدال نظام اقتصادي رأسمالي «مشوه» بها، يعتمد على إثراء بعض الفئات التي تستغل نفوذها الاقتصادي السياسي لتكون عبارة عن وسيط تجاري بين المستعمر والمستعمر، ومن الطبيعي إذا أنها لا تساهم بأي شكل من الأشكال في تطوير نظام اقتصادي متمكن يدعم عملية التحرر الوطني، بل على العكس تماما، فهي تحاربّه بكل الطرق الممكنة كلها من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة وضمان تراكم رأس المال الطفيلي.

وإذاً فلا بد عند البحث عن بدائل اقتصادية وتنموية تستجيب لمتطلبات السياق المحلي للحالة الفلسطينية من الإستناد إلى مفاهيم ورؤى ونظريات تندرج ضمن «اقتصاد المقاومة» بما تحمله من منظومة فكرية وتوعوية واستراتيجيات ومشاريع مقاومة على الأرض. وهذا يحتم على الفلسطينيين من سياسيين

وأكاديميين وباحثين وحركات اجتماعية وسياسية ومؤسسات اقتصادية العمل سوياً من أجل الخروج من حالة الشلل، والقيام بمراجعة عامة وشاملة للنظام المعمول به منذ توقيع اتفاقية أوسلو قبل عشرين عاماً. لذا ومن أجل أن تصبح مسألة طرح البدائل التنموية قابلة للتحقيق وذات نتائج ملموسة، فإنه من الضروري للفلسطينيين البدء في عملية تغيير جذرية من الداخل الفلسطيني تبدأ من إعادة صياغة الوعي الفلسطيني للخروج من وهم التنمية الحالي مروراً بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وانتهاء بتنفيذ مشاريع تنموية واقتصادية تستند على قيم المقاومة والتحرر.

بدائل مقترحة للتنمية الزراعية في منطقة أريحا و الأغوار

- **التعاونيات الزراعية**

تعد التعاونيات الزراعية من أهم أشكال المشاريع الاجتماعية–الاقتصادية التي تشرك فئات المزارعين وعائلاتهم في شبكات إنتاج متعددة المهام والأهداف. وقد كان لنشاطات الشبكات التعاونية المختلفة وخصوصا الزراعية دور ريادي في التنظيم الاجتماعي–الاقتصادي للشعب الفلسطيني خلال فترة مبكرة من القرن الماضي حيث نشأت أول جمعية تعاونية زراعية باسم «جمعية تعاون القرى» في العام ١٩٢٤، وساهم في تشكيلها مجموعة من القرى بعضوية ما يقارب ٢٥٠ مزارعا، وهدفت إلى تحسين أوضاع المزارعين وتطوير النشاطات الزراعية بشكل جماعي (عدوان، نوفل ، ٢٠١٠ ص ١٩). لقد برزت أهمية التعاونيات الزراعية في العقود السابقة لمرحلة أوسلو مسهمة في إثراء التجربة الفلسطينية المقاومة للاحتلال على أصعدة عدة: المقاطعة الاقتصادية، والإكتفاء الذاتي والإعتماد على النفس، والعمل الجماعي، والتي بمجملها صبت في سياق تحقيق الأهداف السياسية لحركة التحرر الفلسطيني، وخصوصاً في المرحلة التي شهدت مأسسة استراتيجية «الصمود». ففي السياق الفلسطيني المعقد الناتج عن وجود احتلال عسكري واستعمار إحلالي في ظل غياب دولة فلسطينية في مرحلة ما بعد ١٩٦٧، كان للجمعيات التعاونية دور مهم في التعبير عن متطلبات التنمية بأشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر توفير خدمات متنوعة للأعضاء تمثلت في مجلات التدريب التقني، وتقديم وسائل الإنتاج، والإقراض والمنح، واستصلاح الأراضي، وإدخال مشاريع التصنيع الزراعي والمساهمة في عملية التسويق والتصدير. لقد شهدت النشاطات الزراعية التعاونية تطوراً كمياً ونوعياً ملحوظاً ووصلت ذروتها في العام ١٩٩١ حيث وصل عددها إلى ٣٧٨ جمعية تعاونية، تضم ٢٢،٦٦٠ عضوا (الصرصور، ٢٠٠٩).

وعلى الرغم من أن مشاريع التعاونيات الزراعية بقيت مستمرة في فترة ما بعد أوسلو، إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات التي أفقدتها مضامينها الأساسية وأعجزتها عن تحقيق أهدافها المرجوة. فعلى سبيل المثال تبين نتائج دراسة التعاونيات الزراعية–النباتية عن واقع التعاونيات الزراعية النباتية الكثير من مظاهر الخلل مثل وجود عجز مالي يتمثل بثلاثة أضعاف الفائض،وأن ٥٨٪ من المشاريع القائمة لم تحقق أرباحا حسب آخر سنة مالية، كما أن ٦٧٪ من التعاونيات تفتقد الخطط الإستراتيجية والرؤية الواضحة، وهناك ٦٦٪ من التعاونيات لا يوجد بها متطوعون، مثلما أن ٦٣٪ من التعاونيات لا تنتسب إلى اتحادات أو جمعيات أخرى (نتائج

دراسة التعاونيات الزراعية النباتية – الضفة الغربية، ٢٠١١). ويمكن عزو أسباب الخلل إلى تدني الوعي التعاوني والفهم الحقيقي لمضمون وأهداف التعاونيات، وضعف الاتحادات الزراعية وارتهانها للأحزاب السياسية، ومحدودية التعاون والتشبيك على المستوى الوطني، وسوء التخطيط الاستراتيجي أو غيابه نهائياً عن عمل التعاونيات، وفقدان الروح التطوعية في المجتمع المحلي الفلسطيني، لامبالاة السلطة الفلسطينية تجاه قطاع الزراعة بشكل عام وإهمال مشاريع التعاونيات بشكل خاص، وأخيراً عدم مساندة القطاع الخاص لفكرة التعاونيات وتوجهه نحو الخصخصة.

ثمة مشكلة أخرى تعرقل الفهم العام في إقامة مشاريع التعاونيات الزراعية التي تعكس المتطلبات الأصيلة للسياق المحلي في فلسطين وتتمثل في اشتراطات التمويل الأجنبي الذي أدى إلى حرف اهتمام التعاونيات الزراعية عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع المحلي إلى التركيز على الإنتاج الزراعي الموجه بعقلية الربح الخالص من خلال التصدير للأسواق العالمية. ومن أمثلة المشاريع التعاونية ذات العلاقة بموضوعة التصدير هو مشروع جلوبال غاب (Global Gap) الذي نفذته الإغاثة الزراعية الفلسطينية، والمركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من عدة ممولين أجانب مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويقوم المشروع على إشراك تسع تعاونيات زراعية في تدريبات تستهدف رفع كفاءة المزارعين الفلسطينيين في إنتاج نوعية من المحاصيل الزراعية تتفق والمعايير الدولية من أجل السماح لها بدخول حلبة المنافسة في الأسواق العالمية. ولعل أهم ما يلفت الانتباه في هذا المشروع هو أنه تم التعاقد مع مورد إسرائيلي لتزويد التعاونية بالكميات المطلوبة من بذور بندورة «الشيري»، وتم الإتفاق مع شركة «أجرو ستار» الإسرائيلية من أجل تصدير المنتج إلى الخارج. وهذا بالطبع يعزز التبعية للممول العالمي والاحتلال معاً، كما أنه يتناقض مع مفهوم الاستقلالية، والاعتماد على الذات، والتوجه نحو الداخل بوصفه وحدة متكاملة إنتاجاً واستهلاكاً بدلاً من شرذمة الاقتصاد الوطني وتحويله إلى جزئيات فسيفسائية متجاورة لا علاقة بينها وتجد دوافع بقائها في بيئة خارجة عنها ولا ترتبط بالحاجة المحلية لأنها ليست جزءاً من النسيج المحلي بل ملحق بعجلة الاقتصاد المعولم.

انطلاقاً مما سبق نرى أن من الضروري التفكير ملياً في، والعمل على، تحديد ملامح وأهداف التعاونيات في السياق الفلسطيني قبل الشروع بإقامتها حتى لا تكون ذات نتائج عكسية كما في الحالة المذكورة أعلاه. وتكمن أهمية التعاونيات الزراعية بشكل عام في قدرتها على تحقيق التوازن بين ما هو اجتماعي واقتصادي: ففكرة التعاونيات تحث على العمل الجماعي الطوعي، واتخاذ القرار بشكل ديمقراطي تشاركي، وتقسيم العائد المادي بشكل مرض بين العاملين في التعاونية. ويتجسد هذا النموذج في بناء علاقات تعاون بين المزارعين الذين يتحكمون في الأرض ووسائل الإنتاج وإدارة العملية الإنتاجية، ويتبادلون المعلومات والتدريب بالإضافة إلى توزيع احتياجاتهم المادية كافة بشكل توافقي، ووفق تقسيم العمل المتفق عليه فيما بينهم. ولا يقتصر عمل التعاونيات على الإنتاج فقط بل أيضا يتوسع ليشمل عمليات أخرى مثل التخطيط والتطوير والتصنيع والتبادل والتسويق والقروض الميسرة والمنح. علاوة على

ذلك، تتعدد أشكال التعاونيات الزراعية، فهي قد تندرج ضمن مسميات مختلفة مثل منظمات الإنتاج الزراعي، واتحادات المزارعين والمنتجين، وكالات التسويق الزراعي أو الغرف الزراعية.

في الفقرات السابقة تناولت نبذة تاريخية عن إشكاليات التعاونيات في فلسطين. وهنا أقدم تعريفاً لها يستند إلى رؤية «الفاو» بناء على الإنجازات التي حققتها التعاونيات في العالم. فهي «نوع خاص من المشاريع...جمعية من نساء ورجال يشكلون معاً مشروعاً يدار ديمقراطياً بشكل مشترك ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح، كما أنها تساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة وتطلعاتهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية...»(الفاو، ٢٠١٢، ص١)

وتؤكد الدراسات أن التعاونيات الزراعية قد أدت، وما تزال، دوراً حاسماً في حماية المزارع من الفقر والاقتلاع الناتج عن ممارسات أدوات الاستعمار الجديد كاكتساح نمط الإنتاج الزراعي الرأسمالي، والدور المتوحش الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية. ومع بزوغ السياسات الاقتصادية المرتبطة بالليبرالية الجديدة، أصبحت التعاونيات أحد أهم معاقل مقاومة الخصخصة الزراعية، واحتكار إنتاج الغذاء وجشع الشركات بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية (Lozada, 2012). هذا ما تثبته الدراسات والتقارير الدولية، فعلى سبيل المثال، يبين تقرير منظمة الغذاء والزراعة العالمية حقائق مبهرة لإنجازات التعاونيات الزراعية على مستوى العالم، فهي توفر أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة في أنحاء العالم المختلفة، أي أكثر مما توفره فرص التوظيف في الشركات المتعددة الجنسية بنسبة ٢٠٪. علاوة على ذلك، يقدر عدد الأعضاء والعاملين في التعاونيات الزراعية بوظائفها المختلفة ما يقارب من مليار شخص. وفي العام ٢٠٠٨، كانت أفضل ٣٠٠ تعاونية مسؤولة عن إجمالي مبيعات قيمتها ١,١ تريليون دولار أمريكي، وهذا يعادل حجم عاشر أكبر اقتصاد في العالم، أي كندا التي تعد قارة بذاتها.

ولذلك فقد جاء إحياء عمل التعاونيات الزراعية على مستوى العالم استجابة من المجتمعات الزراعية لضرورة إيجاد أساليب مقاومة لنهج الاقتلاع الذي يفرضه نمط الإنتاج الرأسمالي في المجال الزراعي. وهنا تكمن نقطة الانطلاق لما يجب تصوره للحالة الفلسطينية. فعلى المستوى المفهومي فإن من الأهمية بمكان الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المبادئ والأسس من اجل مواجهة التفاعل القائم بين البنية الاستعمارية وبين السياسات التنموية الزراعية ذات التوجه الرأسمالي من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المذكورة سابقاً. ولا بد أن سيرورة العمل على خلق شبكات تعاونية زراعية يجب أن تستند بالأساس إلى منظومة معرفية وتوعوية تسترجع قيم المقاومة والصمود والعمل الجماعي والعمل الطوعي والاعتماد على النفس والمساهمة في تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي المحلي.

أما على المستوى العملي فان عملية إنشاء تعاونيات زراعية يجب أن تركز على إعادة تعريف شكل البنية الداخلية وما تتضمنه من أدوات التنظيم الإداري والمالي والتنسيقي وطبيعة العلاقات بين الفاعلين الزراعيين. وبالتالي يجب بداية الخروج من حالة العمل العبثي الحالي المرتبط بالتعاونيات الزراعية، وتجاوز الشكل التعاوني المعمول به

والمفروض من قبل التمويل الأجنبي الموجه، ومن ثم السعي إلى أن يستبدله عمل الشبكات التعاونية ذات الطابع المؤسسي المنظم. وهذا يتطلب جهوداً مشتركة بين فئات متنوعة تتضمن المزارعين أنفسهم والعاملين بالقطاع الزراعي مثل الاتحادات والجمعيات والخبراء المحليين من اجل وضع خطط استراتيجية واضحة المعالم والأهداف. وفي الختام لا بد أيضا من العمل على بناء القدرات المحلية للتعاونيات بشكل يضمن ابتداع آليات عمل خلاقة وخطط بديلة لمواجهة التحديات والعقبات من اجل ضمان الاستمرارية.

ومن أجل خلق عملية متكاملة، فإن التعاونيات الزراعية يجب أن تسعى نحو تطوير لجان تعنى بمسائل المدخلات والمخرجات. وفيما يتعلق بالمدخلات، فان إنشاء لجان تتخصص بالمسائل اللوجستية وتزويد التعاونيات بما تحتاجه من بذور وأسمدة زراعية، وتنظيم عملية الري، سيكون ذا فاعلية كبيرة في تنظيم العمل الزراعي. أما على مستوى المخرجات، فمن الممكن للتعاونيات القيام بمبادرات إنشاء مراكز للتعبئة والتغليف ومنح أسماء ذات أبعاد وطنية للمنتج الزراعي، وأيضا كتابة رسالة تعريفية عن عمل التعاونية على كراتين التوزيع وتوضيح المغزى الوطني لأعمالها وذلك لإثراء الجانب التسويقي. علاوة على ذلك، يمكن للتعاونيات القيام بعمليات تشبيك وتعاقد مع مؤسسات تسويقية وطنية للحصول على معاملة تفضيلية، وهذا أيضا يتضمن عمليات الترويج والدعاية وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية دعم منتجات التعاونيات بوصفها خطوة بإتجاه دعم مشروع وطني متكامل.

أما فيما يتعلق بالأمور المالية، فمن الضروري العمل على إنشاء صناديق للتمويل التعاوني ورصد ميزانيات سنوية لا تستهدف فقط تسيير الأنشطة الحيوية للتعاونيات، بل أيضا تستهدف التخلص بشكل تدريجي من التمويل الأجنبي المشروط وآثاره المدمرة على قطاع الزراعة المحلي. ولعل من المهم أن تستند عملية تجنيد الأموال إلى التنويع في المصادر ومحاولة اجتذاب الأموال ذات الهدف التضامني، مثل تبرعات من الأعضاء وجمع الأموال من فلسطيني الشتات، والحصول على المال من مصادر تمويلية أجنبية بديلة مثل حركات التضامن العالمية، وكذلك العمل على استمالة دعم شركات القطاع الخاص الفلسطيني التي ترى في عمل التعاونيات استثماراً وطنياً أكثر منه ربحياً خالصاً.

أما على المستوى الاجتماعي التشاركي، فإن حملات الوعي المجتمعية لابد أن تأتي أكلها عبر رفع مستوى الوعي وتحفيز العمل التطوعي في التعاونيات خصوصاً في الأوساط الشبابية. وبالتالي من الممكن تحقيق ذلك عبر التشبيك مع طلبة الجامعات والحركات الشبابية الصاعدة والمساهمة في العمل الزراعي الميداني خلال فترات منتظمة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف. أيضا من الممكن للتعاونيات التوجه بالخصوص للكليات الزراعية في الجامعات والإستعانة بالكوادر المهنية وطلبة التخصص من أجل النصيحة و تحسين النوعيات الزراعية والمشاركة الميدانية.

- **التصنيع الزراعي**

اكتسب التصنيع الزراعي أهمية متزايدة خلال العقود الماضية بوصفه أحد الأعمدة الأساسية للتنمية الريفية والزراعية والاقتصادية في الدول النامية. وقد برز العديد من تجارب التصنيع الزراعي كاستراتيجية تنموية مقاومة للاستعمار أدارتها حركات التحرر العالمية، مثلما فعل المهاتما

غاندي في التشجيع على مثل هذه النشاطات على مستوى الأرياف في الهند، حيث هدفت هذه الإستراتيجية إلى إشراك الريفيين المهمشين في عملية التنمية، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحركة الاستقلال في الهند. و بسبب النجاح الكبير التي حققته تجربة التصنيع الزراعي أصبحت فيما بعد أحد محاور السياسات الحكومية التنموية في الهند في فترة ما بعد الاستقلال (Gandhi, Kumar, & Marsh, 2001). وعلى الرغم من أن بعض تجارب التصنيع الزراعي– الصناعي قد ساهمت في تحقيق نموذج تنموي شعبي يرتكز على الاعتماد على النفس، والإكتفاء الذاتي في العديد من الدول الأفريقية خلال عقود الستينات والسبعينات، إلا أن عملية الإصلاح الاقتصادي المرتبطة ببرامج «إعادة الهيكلة» المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي في فترة الثمانينات قد أدت إلى تهميش دور الدولة في التخطيط الاقتصادي وخصخصة المشاريع الزراعية واستقطاب رؤوس الأموال والشركات الأجنبية مما أدى إلى إجهاض التجربة، ولكن في الوقت نفسه ساهمت مثل هذه السياسات النيوليبرالية في تحفيز المجتمعات المحلية على تشكيل تنظيمات شعبية من أجل مقاومة اجتياح سياسات النيوليبرالية لهذه المناطق(Konings, 2010)

أما في فلسطين فقد عانى قطاع التصنيع الزراعي كغيره من الصناعات والنشاطات الإنتاجية بسبب سياسات الاحتلال منذ العام ١٩٦٧. وقد هدفت السياسات المذكورة إلى منع تطوير قاعدة اقتصادية مستقلة، وترسيخ التبعية الاقتصادية للسوق الإسرائيلي. ومع إنشاء السلطة الفلسطينية، بقي قطاع التصنيع الزراعي مهملاً وضعيفاً كغيره من الصناعات الغذائية. وتزداد إشكاليات هذا القطاع عند رصد الثغرات في أداء السلطة الفلسطينية حيث ساهمت في تحويل التصنيع الزراعي إلى ممارسة احتكارية لبعض الفئات المتنفذة مما نفر الإستثمار وهمش القطاع الإنتاجي لصالح النشاطات الريعية والخدماتية الناتجة عن اشتراطات التمويل الأجنبي، هذا بالإضافة إلى معوقات أخرى مرتبطة بالفساد الإداري والمالي وسوء التخطيط (قفة ومقداد، ٢٠٠٧).

و بدلاً من وضع استراتيجيات تنموية تضع التصنيع الزراعي في أعلى سلم الأولويات نظراً لما قد يمكن أن يساهم به في تطوير القاعدة الاقتصادية المحلية وتوفير فرص العمل، والتقليل من تهديدات الأمن الغذائي وتحقيق الإكتفاء الذاتي، اتجهت السلطة إلى الإنخراط في المشروع الياباني لإقامة المنطقة الزراعية– الصناعية في أريحا، والذي من شأنه أيضا إدماج رأس المال الإسرائيلي في الاستثمار المحلي بهدف تحقيق أكبر عائدات مادية ربحية عن طريق تصدير المنتجات (انظر القسم السابق). وبما أن العديد من الدراسات قد خلصت إلى أن سلبيات إقامة مثل هذه المنطقة الزراعية – الصناعية تفوق ايجابياتها بكثير (انظر ترتير، ٢٠١٢ و حمودة، ٢٠١٢)، فان من الضروري إعادة التفكير ملياً بالطريقة التي يجب أن يتم بها إقامة مثل هذه المشاريع، وطرح أسئلة تتعلق بكيفية تبني نماذج بديلة للتصنيع الزراعي تستهدف بالأساس تحدي البنية الاستعمارية ودعم الاحتياجات المحلية كأولوية وطنية قبل التفكير بمسائل الربح وتراكم رأس المال.

إن العمل على إنشاء مشاريع التصنيع الزراعي يجب في البداية أن يستند إلى المنظومة المعرفية

التي تم طرحها سابقاً فيما يتعلق بإنشاء التعاونيات وذلك من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية الاجتماعية على أرضية وطنية مقاومة. فمن الطبيعي في مثل هذه المشاريع أن تستند إلى مبادئ المقاومة الاقتصادية، أي أن تستهدف استبدال المنتج الوطني في الأسواق بالمنتج الإسرائيلي، وأن تحقق بقدر الإمكان أعلى درجات الإكتفاء الذاتي. ومن أجل تحقيق ذلك، يجب على واضعي السياسات الخروج من حالة التبعية المعرفية لمنطق السوق الحر في الإنتاج كنمط واحد ووحيد في توجيه عملية التنمية المحلية. ولعل تبني مثل هذه المنظومة المعرفية، والعمل على تحقيق الأهداف المنشودة، لا يمكن أن يتحققا بمعزل عن إعادة هيكلة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالجانب التنموي، خصوصا عند الأخذ بعين الاعتبار أن تبني مشاريع التصنيع الزراعي يتطلب بالضرورة عملا مركزيا يتم من خلاله تضافر الجهود بين مؤسسات السلطة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص.

إن تنوع الإنتاج الزراعي في منطقة الأغوار، وخصوصا إذا تم تنظيمه عبر عمل التعاونيات ومشاركة الجمعيات والاتحادات الممثلة للمزارعين والصناعيين، قد يساهم بشكل كبير في إثراء عملية التصنيع الزراعي، وهذا بدوره سيساهم في خلق دورة اقتصادية تعتمد على النفس والموارد والطاقات البشرية المحلية، وبالتالي تؤدي إلى توسيع دائرة الإنتاج والتسويق المحلي الذي سيقود بالضرورة إلى خلق فرص عمل جديدة. إن العمل على تحقيق استمرارية ضمن مخطط استراتيجي قد يساهم في توسيع وتطوير هذا القطاع بشكل تدريجي لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي ومن ثم العمل على تصدير الفائض عبر الدخول بشراكات استراتيجية مع الدول العربية.

- **تنمية الثروة الحيوانية**

تحتل تنمية الثروة الحيوانية جزءاً مهماً ومكملاً للتنمية الزراعية وتعد عنصراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي. وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لتطوير هذا القطاع في فلسطين. وبما أن منطقة الأغوار تمتاز بتنوع الثروة الحيوانية التي تشمل الأبقار والضأن والماعز والجمال والدواجن المنزلية والطيور والنحل، فمن الممكن وضع تصور بديل لتنمية الثروة الحيوانية مرتبط إلى حد كبير بالبدائل الزراعية التي تم طرحها مسبقا وخصوصاً التعاونيات الزراعية والتصنيع الزراعي. لقد عانى قطاع الثروة الحيوانية في منطقة الأغوار الكثير من الصعوبات بسبب السياسات الإسرائيلية والتي قامت في الكثير من الأحيان بتدمير حظائر الحيوانات وتسميم الأغنام والأبقار. ولا تؤدي السلطة الفلسطينية دوراً يذكر في تطوير هذا القطاع إذ من النادر أن تظهر كلمة الثروة الحيوانية في أي من خطط السلطة التنموية. وبسبب غياب سياسات الحماية، أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء منذ العام ٢٠٠٨ بشكل مباشر على أسعار الحيوانات والأعلاف المحلية وزادت من حدة تدهور الأمن الغذائي الذي تعانيه المناطق الفلسطينية.

ولعل من المهم هنا التنويه باحتياج نظم الإنتاج الحيواني إلى عناية مركزة خصوصاً في مسائل الرعي والتغذية. وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة العالمية ثلاثة نظم رئيسة للمدخلات الإنتاجية للتنمية الحيوانية:

١. نظم الإنتاج الحيواني الصناعية: وهي النظم

التي تفصل فيها الحيازة الحيوانية عن الحيازات النباتية، وتعتمد الحيوانات على الإمدادات الخارجية من الأعلاف والمستلزمات الأخرى.

٢. النظم المختلطة: ويجري الدمج في هذه النظم بين إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني في المزرعة ذاتها.

٣. النظم الرعوية: تعرف النظم الرعوية بأنها نظم الإنتاج الحيواني التي يأتي ما يربو على ٩٠٪ من المادة العلفية الجافة المقدمة للحيوانات من أراضي المراعي.

تكمن المعضلة في اعتماد العاملين المحليين في قطاع الثروة الحيوانية إلى حد مفرط على النظام الأول، أي على المدخلات المستوردة من أعلاف ومستلزمات أخرى، ويتم استجلاب هذه المدخلات عبر شركات استيراد وتوزيع إسرائيلية. وهذا النظام بحد ذاته يعتبر ذو أثر مدمر على الثروة الحيوانية، لأنه يساهم في تكريس التبعية للأسواق العالمية، وتحكم الشركات الإسرائيلية في كيفية إدارة تنمية الثروة الحيوانية في الأغوار. لذلك لابد من العمل على تغيير جذري في أنظمة رعاية الحيوانات وتغذيتها، والتحول نحو أنماط أكثر اعتماداً على الموارد المحلية لضمان تحقيق أكبر قدر من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية للشركات الإسرائيلية والخارج. فالتوجه نحو خيارات تعتمد على الإمكانيات المحلية متوافرة على الرغم من الصعوبات الناتجة عن السياسات الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه أن تنمية الثروة الحيوانية جزء أساس ومكمل للتنمية الزراعية، ولكن غياب التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية يؤديان إلى تدهور القطاعين بشكل متواز. مثلا إن هذه العلاقة المتكاملة بين هذين القطاعين جلية في استخدام مخلفات المحاصيل من التبن المنتج من القمح والشعير، وتؤدي زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية إلى توفر المخلفات والمنتجات الثانوية لها، ويتم عادة جمع تلك المخلفات بعد الحصاد مباشرة ليتم تقديمها كأعلاف تكميلية، وتزداد أهميتها بمرور الوقت حيث توفر نوعية رخيصة وجيدة من العلف للحيوانات المجترة. (أبو منديل، ٢٠١٢)

إن هذه العلاقة المتكاملة تسمح بإدراج تنمية الثروة الحيوانية ضمن عمل التعاونيات الزراعية وخلق مساحة معتبرة للإنتاج الغذائي الحيواني في برامج التصنيع الزراعي. فعلى مستوى التعاونيات، وعلى الرغم من وجود تعاونيات تعنى بالإنتاج الحيواني، إلا أنها كغيرها من التعاونيات الزراعية تعاني الكثير من الإهمال. وهناك طريقتان للعمل على تنمية الثروة الحيوانية في الأغوار عن طريق التعاونيات: أولاً عن طريق إنشاء تعاونيات الإنتاج الحيواني بشكل مستقل نسبياً عن التعاونيات النباتية، وهو ما يتطلب الدخول في شراكات وعمليات تشبيك مع التعاونيات النباتية من أجل تحقيق العلاقة المتكاملة بين القطاعين بشكل نموذجي. ثانياً، أن يتم تطوير نظام الإنتاج الحيواني تحت مظلة التعاونيات الزراعية بعامة بحيث يتم تشكيل فروع تابعة للتعاونيات الزراعية تعنى بالإنتاج الغذائي الحيواني. أما بالنسبة للتصنيع الزراعي، فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن الإنتاج الحيواني يعد أحد أهم المكونات الغذائية التي تمر عبر مراحل تصنيع مختلفة. ولعل خلق توازن في هذا المضمار عبر الاعتماد على القدرات المحلية قد يسهم إلى حد كبير في تحقيق الاستقرار في أسعار المواد الغذائية، ويلبي متطلبات الاستهلاك المحلي، مما قد يقلل من تهديدات الأمن الغذائي.

خاتمة

قدمت هذه الدراسة تصوراً لبعض مشاريع الإنتاج الزراعي المستندة إلى منظومة معرفية مرتبطة باقتصاد المقاومة. فليس من المعقول أن نستمر باستهلاك ما لا تنتجه أيدينا حتى على مستوى الاحتياجات الغذائية الأساسية على الرغم من أننا نقف على أرض قادرة على إنتاج ما هو أساس من ناحية العمل والغذاء لأهلها، وتوفير قاعدة اقتصادية لعمل تنموي فعال. وعلى الرغم من أن الاحتلال يتحمل مسؤولية تامة عن تدهور القطاع الزراعي في الأغوار، إلا أن الجهات الفلسطينية الرسمية تتحمل قدراً لا يقل عنه أهمية في التسبب بتدهور الإنتاج الزراعي نظراً للامبالاتها وظهورها بمظهر العاجز في مقاومة السياسات الاستعمارية، ودعم المزارعين الفلسطينيين وصمودهم على أراضيهم. إن استمرارية الأوضاع المتردية على ما هي عليه ستدفعنا بداهة إلى توقع ومعايشة الأسوأ، لذا فان العمل على خلق تغيرات جذرية في نمط التفكير السائد قد يكون بمثابة المدخل لاعتماد قاعدة اقتصادية زراعية أكثر ارتباطا بمشروع وطني مقاوم، وذلك قد يكون السبيل الوحيد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

المراجع

- الفاو. (٢٠١٢). التعاونيات الزراعية تغذي العالم. روما– ايطاليا: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
- بشير قفة، و محمد مقداد. (٢٠٠٧). آفاق نمو قطاع الصناعات الغذائية في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، الصفحات ٧٢٧–٧٧٧.
- بكدار. (٢٠٠٧) مظاهرالتهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني:

http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Reports/Agr_%20Report.pdf

- جريدة القدس (٢٠١٢). شركة تطوير مدينة أريحا الصناعية الزراعية JAIP تعقد ورشة عمل بعنوان «آفاق الاستثمار في منطقة أريحا الصناعية الزراعية– فلسطين»:

http://www.alquds.com/news/article/view/id/393210#.UWhEMqKeOpU

- داوود حمودة. (٢٠١٢). المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا والآثار الاقتصادية المتوقعة. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.ص
- روبينا باسوس غطاس. (٢٠٠٩). واقع الامن الغذائي في فلسطين. القدس: معهد الدراسات التطبيقية (أريج).ص
- شوكت الصرصور. (٢٠٠٩). قضايا واستراتيجيات بناء قدرات الجمعيات التعاونية الفلسطينية: نحو أداء مميز. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر واقع وآفاق تطور الحركة التعاونية الفلسطينية. رام الله.ص
- طارق دعنا، باسل شحادة. (٢٠١٢). تبييض بضائع المستوطنات في أريحا والأغوار– التمور نموذجاً. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.ص
- علاء الترتير. (٢٠١٢). المنطقة الصناعية الزراعية في أريحا: ممر سلام أم إدامة احتلال؟ رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء.ص
- علاء الترتير، سامر عبد النور، و رامي زريق. (٢٠١٢). زراعة فلسطين من أجل الحرية. شبكة السياسات الفلسطينية:ص

http://al-shabaka.org/ar/policy-brief/economic-issues/%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%-A9?page=show

- غسان أبو منديل. (٢٠١٢). واقع الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- نتائج دراسة التعاونيات الزراعية النباتية – الضفة الغربية ٢٠١١. (٢٠١١).

http://blog.amin.org/alsheraa/2011/07/08/%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%ACD8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D

9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A8/.

- يوسف عدوان، سارة نوفل. (٢٠١٠). الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي الفلسطينية: الواقع وسبل التطوير. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله.

المراجع الأجنبية

- Fuji, Lozada. The Return of the Local Cooperative. (2012): http://sites.davidson.edu/lozada/2012/05/the-return-of-the-local-cooperative/
- Piet, Konings (2010). Crisis and neoliberal Reforms in Africa: Civil society and Agro - Industry in Anglophone Cameron's Plantation Economy. Langaa RPCIG (Bamenda, Cameron)
- Robin, March. Gauri, Kumar. Vasant, Gandhi (2001). Agroindustry for Rural and Small Farmer: Development: Issues and Lessons from India. International Food and Agribusiness Management Review, Vol. 2(3/4), pp- 331-344

الماصيون رام الله فلسطين . ص.ب. 725. هاتف: 7839 298 2 970+ فاكس: 7835 298 2 970+

E-mail : bisanrd@palnet.com http:// www.bisan.org

Al-Masyoun-Ramallah-Palestine, P. O. Box 725, Tel: +970 2 298 7839 Fax: +970 2 298 7835